ولدى الحزب اليوم اربعة اعضاء في الكنيست، بزيادة عضو واحد عما كان لديه في ١٩٦٩ ، ولولا قانون بادر — اوفر المالىء للاحزاب الكبيرة ، لكان كسب راكاح مقعدا اخر .

وينحو راكاح باللوم على الحكومة الاسرائيلية لتجدد الحرب بين العرب والاسرائيليين في اكتوبر ١٩٧٣ . وفي الخامس عشر من اكتوبر ، ١٩٧٣ ، في ما كانت الحرب ما تزال جارية ، أصدر مئير فيلنر تصريحا ينتقد الحكومة الاسرائيلية . وفي تلك الرسالة يقول ان مصر والبلدان العربية كانت مستعدة للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود كدولة ذات سيادة ولكن حكومة غولدا مئير رفضت تكرارا جميع مبادرات السلام التي عرضتها الامم المتحدة ومشروع روجرز (ذي **راديكال كوميونسيت**، ١ اكتوبر ١٩٧٤ ، ص ٩٥) . وزعم ان الاسباب الحقيقية لحرب اكتوبر هي تبني وثيقة غاليلي (مخطط لتوسيع ومواصلة سياسة ضم المناطق المحتلة) ، والعمليات العسكرية العدوانية المتعمدة ضد سوريا ولبنان (الغارة الجوية الاسرائيلية على سوريا ، خطف طائرة مدنية لبنانية ، الغارة والهجوم على بيروت) ، والانكار المستمر للحقوق الشرعية لشعب فلسطين العربي. وانتقد الحزب ايضا النتائج التي توصلت اليها اللجنة الحكومية للتحقيق في حالة استعداد البلد للحرب في اكتوبر ١٩٧٣ ، وقد انحت باللوم الكلي للاخفاق التام في اكتوبر على الاخطاء واساءات التقدير التي ارتكبت في حرب اكتوبر وتجاهلت تجاهلا تاما السبب الرئيسي — الصفة الافلاسية للخط السياسي الحكومي .

واستمد حزب راكاح من قراري مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، الرقمين ٢٤٢ و ٣٨٨ ، برنامج سلام من اربع نقاط يطلب انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة ، وضمان سيادة وسلامة اراضي جميع بلدان المنطقة بما فيها اسرائيل ، والاعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين ، والاعتراف بحقوق مرور السفن الاسرائيلية عبر قناة السويس ومضائق تيران (بودابست Nepszabadsag ، ٢٥ اب — اغسطس ، ١٩٧٤) . ورفض راكاح كلا من مطالبات اسرائيل بالاراضي العربية والاعمال التي تقوم بها جماعات فلسطينية « يائسة » وصفها انها « حمقاء » وانها تهدد مصالح الفلسطينيين بالخطر . وانتقد راكاح سياسة الحكومة الجديدة ، برئاسة رابين ، وهي سياسة الاراضي والحدود الآمنة (وبالتالي فانها استمرار لسياسة الضم التي كانت تنتهجها غولدا مئير) ، لانها لن تؤدي الى السلام بل الى المزيد من الحرب (**راديو موسكو** ، ٦ حزيران — يونيو ، ١٩٧٤) . والى ذلك انتقد الحكومة الحالية لعدم اعترافها بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ولمعارضتها اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في اعمال مؤتمر جنيف (**برافدا** ، ٢٥ تموز — يوليو ، ١٩٧٤) . ومن الناحية الاخرى ، اثنى الحزب على اتفاقيتي فك الارتباط مع سوريا ومصر بوصفهما خطوات « ايجابية » على الطريق نحو اقامة سلام عادل ومتين في الشرق الاوسط (**راديو موسكو** ، البرنامج العربي ، ٣ يونيو ، ١٩٧٤) . وحث الحزب الحكومة تكرارا على الاسراع في عقد مؤتمر جنيف بغية التعجيل في تحقيق سلام مستقر (القدس ، البرنامج المحلي ، ٤ اكتوبر ، ١٩٧٤) .

وعارض راكاح تشكيل حكومة وحدة وطنية او حكومة طوارىء مع اشتراك مجموعة ليكود اليمينية المتطرفة باعتبار ان حكومة كهذه من شأنها ان تحبط جهود مؤتمر جنيف وتفضي مباشرة الى حرب جديدة (**انفورميشن بوليتين** ، كانون الثاني — يناير ١٩٧٤ ، ص ٤) . وايد في البداية تأليف حكومة رابين بوصفها اهون الشرين ، ولكنه لم يصوت لها .

وانتقد راكاح حكومتي مئير ورابين لنفقاتهما العسكرية الباهظة (من موازنة بلغت ٣٥ بليون ليرة اسرائيلية السنة الماضية ، انفق ٢١ بليون ليرة على اغراض عسكرية) . وادت مثل هذه السياسة الى زيادة في الاسعار بنسبة ٣٨٫٧٪ وعجز في التجارة الخارجية بلغ ٢٫٥ بليون ليرة . ونتيجة لذلك ازدادت الاعباء الضريبية ، مسببة العذاب بنوع خاص لتلك الطبقات من السكان التي تعيش على الاجور والرواتب (بودابست Nepszabadsag ، ٢٥ اغسطس ، ١٩٧٤) .

والى هذا ، اتهم راكاح الحكومة ، بواسطة صحيفته الاسبوعية، بمضايقة اعضائه والمتعاطفين